الموجز التنفيذي

« الرجل يسقط في الماء ويخرج غير مبلَّل »

فهم الذكورة في تونس

نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
المعهد العربي لحقوق الإنسان Arab Institute for Human Rights
equimundo
بيتي BEITY
السويد Sverige

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022

تصميم المحتوى: أنغام عبدالمجيد

صورة الغلاف: مارتا لوثانيو مورانو

الموجز التنفيذي

« الرجل يسقط في الماء ويخرج غير مبلَّل »

فهم الذكورة في تونس

نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس

في إطار برنامجها الإقليمي «الرجال والنساء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين» الممول من طرف السويد، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع Equimundo والمعهد العربي لحقوق الإنسان وجمعية بيتي بالدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين IMAGES.

تتكون IMAGES من دراسة كمية قام بها المعهد العربي لحقوق الإنسان و دراسة كيفية قامت بها جمعية بيتي. اذ وقدم Equimundo المساعدة التقنية للشركاء المذكورين أعلاه، كما أعد التقرير الموحد للبحث بممكونيه الكمي والكيفي.

تونس، نوفمبر 2022

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية:

قيام النساء بقيادة أنظمة الحوكمة، والمشاركة فيها، والاستفادة منها على قدم المساواة;

تمتّع النساء بتأمين الدخل، والعمل اللائق، والاستقلال الاقتصادي;

تمتُّع كل النساء والفتيات بحياةً خالية من جميع أشكال العنف;

إسهام النساء والفتيات، وتأثيرهن بشكل أكبر، في بناء السلام والصمود المُستدامين، والاستفادة على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراعات ومن العمل الإنساني.

كما **تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة** بتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة وجميع المداولات والاتفاقيات المرتبطة بخطة عام 2030 في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيزهم. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة وخطوة نحوعالمٍ أكثر شمولاً. لمزيد المعلومات: https://arabstates.unwomen.org/ar

المحتويات

شكر وتقدير vi

ما هي مبررات إجراء دراسة عن الذكورة والمساواة بين الجنسين في تونس؟ 1

من الذين شملتهم الدراسة وكيف تم إجراؤها؟ 3

ما هي النتائج الرئيسية؟ 4

أولا. المواقف تجاه النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والذكورة 4

ثانيا. التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها القيادي على الصعيد العام 7

ثالثًا. المساواة بين الجنسين والقانون 9

رابعا. الطفولة والمراهقة 11

خامسا. الديناميات الجنسانية في الأسر 13

سادسا. العنف القائم على الجنس 15

ما الذي يمكن عمله حيال الأمر؟ 20

شكر وتقدير

فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

السيدة بيغونيا لازاغاباستر، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تونس وليبيا

السيد رودريغو مونتيرو كانو، مدير برامج، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

السيدة بثينة الهمامي، منسقة برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تونس

فريق بيتي

السيدة سناء بن عاشور، رئيسة جمعية بيتي، مشرفة على الدراسة

السيدة مريم سلامي، مختصة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا - المديرة العلمية للدراسة

السيدة خولة ماطري، مختصة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا - باحثة ميدانية

السيد حازم شيخاوي، أستاذ فلسفة و باحث في الدراسات الجندرية - باحث ميداني

السيدة مريم بن سالم، مختصة في العلوم السياسية - باحثة

السيدة مارتا لوثانيو مورانو، باحثة - منسقة المشروع

فريق EQUIMUNDO

السيد بريان هيلمان، باحث أول

السيدة جيوفانا لادورو، نائبة رئيس البرامج والأبحاث

السيدة تافيشي جوبتا، مديرة البحث والتقييم والتعلم

السيدة ديبولينا راكشيت، مسؤولة البيانات والبحوث

السيد غاري باركر، الرئيس والمدير التنفيذي

فريق المعهد العربي لحقوق الانسان

السيد عبد الباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.
السيدة هاجر الشهبي الحبشي، المديرة التنفيذية للمعهد العربي لحقوق الإنسان.
السيدة إسراء عطية، مديرة البرامج في المعهد العربي لحقوق الإنسان.
السيد زهير بن جنات، المنسق العام لفريق البحث والباحث في علم الاجتماع.
السيد محمد علي بن زينة، باحث في الديموغرافيا ، خبير في المنهج الكمي.
السيدة حفيظة شقير، أستاذة قانون وناشطة في مجال حقوق الإنسان.
السيدة أسما ء نويرة، باحثة في العلوم السياسية و خبيرة في دراسات النوع الاجتماعي.
السيد أنيس بوجعامة، مهندس وخبير إحصائي

ساهم الأشخاص التالية أسماؤهم أيضًا في IMAGES

ليمونيا فوكيدو (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) و**شيرين الفقي** (باحثة سابقة في Equimundo)

ما هي مبررات إجراء دراسة عن الذكورة والمساواة بين الجنسين في تونس؟

إن ما شهدته تونس في مجال الاعتراف بحقوق المرأة منذ حصولها على استقلالها سنة 1956 كان جديرًا بالملاحظة عند مقارنته بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبدو تونس في الطليعة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وذلك بعد أن أصدرت قانون الأحوال الشخصية عام 1956 الذي استعاض بالطلاق المدني وحظر تعدد الزوجات عن الطلاق بموجب أحكام الشريعة، وسنت القانون الشامل لمكافحة العنف ضد المرأة في عام 2017، كما عينت امرأة رئيسة للحكومة في عام 2021. ومع ذلك فان هذه النظرة المتفائلة كثيراً ما يتم التشكيك فيها بسبب استمرار أوجه عدم المساواة القانونية مثل انعدام المساواة في الميراث وفرض حقّ الرجل في رئاسة العائلة (المادة 23 من مجلة الأحوال الشخصية) فضلا عن الحق في إجبار الزوجة على المعاشرة الزوجية بعد دفع المهر (المادة 13 من مجلة الأحوال الشخصية). علاوة على ذلك، اعتبارًا من عام 2021، بلغت نسبة النساء العاملات ما يقرب من ثلث نسبة الرجال العاملين، مما يشير إلى أن دخول المرأة إلى سوق العمل لم يؤد إلى التوزيع المتساوي للموارد وفرص العمل بين الرجال والنساء.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، كان للمناخ العام الذي شهدته تونس منذ عام 2011 في إطار ما يسمى بالتحول الديمقراطي تأثيرا كبيرا على مكانة المرأة واتساع الفوارق بين الجنسين. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على مؤشرات المشاركة في الحياة السياسية من حيث الانتساب إلى الأحزاب السياسية والجمعيات، والمشاركة في الانتخابات والمجالس النيابية، فإن هذا التحسن لم يحد من مظاهر العنف الذي تتعرض له المرأة في الحياة العامة، ولم يغير إلى حد كبير المشهد العام في ما يتعلق بتولي المناصب القيادية. ولعل أحد الأدلة على هشاشة التقدم الذي حققته المرأة التونسية على مدى عقود هو تضاعف معدلات العنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد، فضلاً عن المخاطر المستمرة التي تهدد النساء الأكثر هشاشة في تونس.

توضح هذه الخلفية الدافع وراء مواصلة النساء وكذا منظمات المجتمع المدني سعيهما الدؤوب من أجل تعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان حتى في هذا الوضع "الاستثنائي". وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة والفهم لمواقف الرجال ووجهات نظرهم وذلك في إطار دعم هذا الجهد ولمواصلة منع ظهور العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في تونس. الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس (IMAGES Tunisia) هو منشور صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة يستند إلى المشروع العالمي للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) الذي يهدف إلى تحسين فهم ممارسات الرجال والنساء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين هي واحدة من أكثر الدراسات شمولاً على الإطلاق في تقصي ممارسات ومواقف كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بالمساواة بين

الجنسين، وقد تولت إعداد هذه الدراسة في الأصل مؤسسة إيكويموندو (Equimundo) (المعروفة سابقًا باسم Promundo-US بالتعاون مع مؤسسة Instituto Promundo). تتبنى استبيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين مجموعة متنوعة من التدابير في إطار التحقيق في قضايا العنف القائم على نوع الجنس، والممارسات الصحية والمتعلقة بالصحة، وتقسيم العمل المنزلي، ومشاركة الرجال في تقديم الرعاية وانطلاقًا من دورهم كآباء، ومواقف الرجال والنساء بشأن السياسات الجنسانية والمتعلقة بالجنس، وممارسة الجنس بمقابل، وتقارير الرجال عن السلوك الإجرامي، وجودة الحياة.

من الذين شملتهم الدراسة وكيف تم إجراؤها؟

أجرى المعهد العربي لحقوق الإنسان الدراسة الكمية عن طريق دراسة استقصائية للأسر استهدفت 2,400 أسرة موزعة على 120 منطقة تعداد تم اختيارها عشوائيًا من قبل المعهد الوطني للإحصاء في تونس من كامل أراضي الجمهورية. أجريت عملية سحب داخل مناطق التعداد لاختيار عينة من الأسر حجمها 20 أسرة بالنسبة لكل منطقة. واستهدفت الدراسة إجراء مقابلات مع فرد من كل أسرة في العينة، مما مكّن من الحصول على 2,400 استمارة مكتملة (1,200 استمارة للرجال و1,200 استمارة للنساء). تمت عملية اختيار أفراد العينة بناء على سحب داخل كل أسرة وفق برنامج معدّ مسبقًا ومثبت على الأجهزة اللوحية الإلكترونية التي تحتوي على الاستمارات.

تتألف العينة النوعية من 34 رجلاً و27 امرأةً. وأُجريت مقابلات مع النساء جنبًا إلى جنب مع الرجال من أجل تسليط الضوء على كيفية إدراك النساء للممارسات الذكورية، وكيفية دعمهن أو معارضتهن للهيمنة الذكورية، وفي أي مجالات على وجه الخصوص. كفل فريق الأبحاث لدى مؤسسة بيتي تنوع العينة وفقًا المتغيرات التالية: العمر، والبيئة (حضرية، وريفية، وشبه حضرية)، ومستوى التعليم، والحالة الاجتماعية، وذلك من أجل اختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بالفوارق في ممارسات الأفراد وتمثيلهم. وحرص فريق الأبحاث على الحصول على الموافقة الحرة والمستنيرة من المشاركين، وعلى ضمان الخصوصية والسرية من خلال حماية الوصول إلى المعلومات الشخصية ونشرها. استغرقت المقابلات ما بين ساعة و3 ساعات و30 دقيقة. وقد سُجلت هذه المقابلات وأُجريت في مباني الجمعيات الشريكة في غرف الاجتماعات المستأجرة لأغراض الدراسة الاستقصائية، وفي بعض الأحيان في المقاهي.

حرص فريق البحث على مراعاة الاعتبارات الأخلاقية التي يُسترشد بها في عمليات جمع البيانات وتحليلها ونشرها إلى أعلى درجة، بما في ذلك الحصول على الموافقة المستنيرة قبل الشروع في أي عملية لجمع البيانات، وضمان تسجيل جميع البيانات وتخزينها بسرية. وبالنظر إلى أن الدراسة أُجريت في خضم تفشي جائحة كوفيد-19، أصدر فريق الأبحاث توصيات للقائمين على الدراسة الاستقصائية والمقابلات حول بروتوكولات كوفيد-19 والتدابير الصحية المتعلقة بعملية جمع البيانات. وفي ضوء الطبيعة الحساسة لبعض أسئلة استبيان الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين وامتثالاً لإجراءات هذه الدراسة ولوائحها، أجرى القائمون على الدراسة الاستقصائية من النساء مقابلات مع المشاركات من الإناث، وأجرى القائمون على الدراسة الاستقصائية من الرجال مقابلات مع المشاركين من الذكور.

ما هي النتائج الرئيسية؟

أولا. المواقف تجاه النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والذكورة

يتبنى المشاركون في الدراسة مجموعة واسعة من الآراء، بعضها يؤيد النظام الأبوي بشكل مباشر، والبعض الآخر يعارض النظام الأبوي بشكل مباشر، وكثير منهم يتخذ موقفًا «وسطًا» - ينطوي على جوانب من الأفكار المؤيدة للمساواة والمؤيدة للأبوية. يظهر الجدول أدناه أن الرجال يتبنون آراء أكثر تقييدًا من النساء فيما يتعلق بهذه البيانات حول المواقف الجنسانية، باستثناء حالة واحدة فقط. على سبيل المثال، قرابة 68 في المئة من الرجال يتفقون على أنه «يجب أن يكون الرجل صاحب القرار النهائي بخصوص القرارات في المنزل»، بالمقارنة مع نحو 48 في المئة من النساء. ولا يقتصر هذا التناقض على العناصر المتعلقة بأدوار الرجال. تتفق نسبة أكبر من الرجال (40 في المائة) على أن «دور المرأة الأهم هو تدبير شؤون المنزل وإعداد الطعام للأسرة» مقارنة بالنساء (30 في المائة). وتشير هذه البيانات بوضوح إلى أن الآراء التقييدية بشأن أدوار الجنسين لا تزال حية في أذهان المشاركين التونسيين، على الرغم من أن ذلك الأمر ينطبق لدى الرجال أكثر بكثير من النساء.

المواقف تجاه المساواة بين الجنسين

نسبة المشاركين الذين وافقوا على بيانات مختارة بشأن أدوار الجنسين واتخاذ القرارات، والعنف، وتصورات الذكورة والأنثوية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

		الرجال (%)	النساء (%)
	المواقف تجاه أدوار الجنسين واتخاذ القرارات		
1	دور المرأة الأهم هو تدبير شؤون المنزل وطهي الطعام للأسرة.	41.7	29.3
2	يجب أن يكون الرجل صاحب القرار النهائي بخصوص القرارات في المنزل.	70.1	48.1
3	تغيير الحفّاضات، واستحمام الأطفال، وإطعامهم هي مسؤولية الأم.	40.7	30.7
4	ينبغي أن تتمتع المرأة المتزوجة بنفس الحق في العمل خارج المنزل مثل زوجها.	83.3	95.1

تكملة

المواقف تجاه العنف			
5	هناك أوقات تستحق فيها المرأة الضرب.	16.1	8.2
6	يجب على المرأة أن تتسامح مع العنف للحفاظ على تماسك الأسرة.	16.0	1.7
تصور الذكورة والأنوثة			
7	يجب أن تتّسم بالخشونة لكي تكون رجلاً.	59.7	29.8
8	إذا كانت الموارد شحيحة، فإن تعليم الأبناء أهم من تعليم البنات.	13.6	6.9
9	من واجب الرجل ممارسة الوصاية على قريباته النساء.	77.8	49.3
10	الفتيان مسؤولون عن سلوك أخواتهم، حتى لو كانوا أصغر منهنّ سنًا.	76.1	47.2
11	ينبغي أن تتمتع المرأة غير المتزوجة بنفس الحق في العيش باستقلالية شأنها في ذلك شأن الرجال غير المتزوجين.	43.6	52.8
المواقف تجاه العلاقات والجنس والإنجاب			
12	تتحمل المرأة مسؤولية تجنب الحمل.	29.5	30.4
13	إذا كان الرجل لا يرغب في ممارسة الجنس، فهذا أمر طبيعي لا يقلل من رجولته.	87.8	89.7

تتباين الاتجاهات الجنسانية بشكل كبير بين المجموعات الديموغرافية المختلفة، والرجال الأصغر سنًا على وجه الخصوص لديهم اتجاهات أكثر تقييدًا. تشكل العبارات الثلاث عشرة مجتمعة من الجدول السابق مؤشرا لقياس اتجاهات الرجال نحو المساواة بين الجنسين (GEM) المأخوذ من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس. ويمكن من خلال استخدام هذا المؤشر احتساب درجة من 0 إلى 3 لكل مشارك استنادًا إلى حاصل اجاباتهم على العبارات الثلاث عشرة جميعها، حيث يمثّل الرقم 0 المستوى الأكثر سلبية في اتجاهات الرجال تُجاه المساواة بين الجنسين بينما يمثّل الرقم 3 المستوى الأكثر ايجابية تجاه المساواة بين الجنسين. أولاً،

يعكس المؤشر العام 1.94 مقارنة بدرجة 1.65 لدى الرجال بشكل واضح أن النساء لديهن في المعدّل اتجاهات أكثر ايجابية نحو المساواة. وتبرز أنماط هامة أخرى كذلك. ففي حين لا تتباين اتجاهات الرجال بشكل كبير عبر الفئات العمرية المختلفة، تجدر الملاحظة بأن الفئة العمرية الأصغر لديها اتجاهات أكثر سلبية نحو المساواة. وعلى النقيض، فإن النساء الأصغر عمرا لديهن اتجاهات أكثر إيجابية نحو المساواة. وهذا يعكس اضطرابًا وتنازعًا بين الشباب في تونس حول أدوار كلا الجنسين . وبالنسبة لكل من الرجال والنساء، فإن ذوي المستوى التعليمي الأعلى يُظهرون كذلك اتجاهات أكثر إيجابية نحو مساواة. كما أن النساء العاملات لديهن آراء أكثر إيجابية نحو المساواة من النساء غير العاملات، في حين أن اتجاهات الرجال لا تتغير كثيرًا استنادًا إلى الوضعية المهنية. وفي الوقت الراهن، فإن الرجال المتزوجين لديهم آراء أكثر إيجابية نحو المساواة، في حين أن النساء اللائي لم يتزوجن مطلقًا لديهن وجهات نظر تعكس الاتجاه الأكثر إيجابية نحو المساواة من بين النساء كافة. كما أن المشاركين أصيلي المناطق الحضرية لديهم آراء أكثر ميلاً للمساواة من المشاركين أصيلي المناطق غير الحضرية.

يبدو أن المشاركين في الدراسة الاستقصائية من الرجال والنساء التونسيين لديهم آراء تختلف اختلافًا جوهريًا حول ما إذا كانت المساواة بين الجنسين في تونس هدفًا أساسيًا جديرًا بالاهتمام. اتفق عدد من النساء أكبر بكثير من الرجال على أنه «نحن التونسيون بحاجة إلى القيام بالمزيد من الجهود من أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة»، في حين كان الرجال أكثر ميلاً لتبني الرأي القائل بأن «إعطاء المزيد من الحقوق للنساء من شأنه أن يلحق خسائر بالرجال.» وفي كلتا الحالتين، تعرب النساء عمومًا عن رأي مفاده أن المساواة بين الجنسين غير موجودة في تونس، وأن من شأنها أن تعود بالنفع على الجميع، غير أن أغلبية النساء والرجال يرون في الوقت ذاته أن «الفكرة القائلة بأن الرجال والنساء متساوون لا تشكل جزءًا من تقاليدنا وثقافتنا في تونس»، وهو مؤشر يبعث على القلق. من بين المشاركين النوعيين شخص يُدعى فيصل يعيش في جرجيس جنوب تونس ويبلغ من العمر 40 عامًا، وقد أعرب فيصل عن رأيه الذي يعكس سمات «المدافعين عن النظام الأبوي قائلاً «إن المرأة تتمتع بحقوق أكثر من الرجل بوجه عام، وأفاد بما نصه كالآتي:

> عندما تشاهد البرامج التلفزيونية والراديو ووسائل الإعلام، نتحدث عن حقوق المرأة طوال الوقت. هل تحدثنا من قبل عن حقوق الرجل؟ ونتيجة لهذا الوضع، تتمتع المرأة بحقوق أكثر من الرجل، وهذا هو الحال منذ ما لا يقل عن 40 عامًا.

ثانيًا. التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها القيادي على الصعيد العام

لا تزال إمكانية وصول المرأة إلى سوق العمل وظروف عملها خاضعة لتقسيم جنسي للعمل الاجتماعي. ويستند هذا التقسيم إلى مبدأين أساسيين هما: مبدأ الفصل (هناك وظائف للرجال ووظائف للنساء) ومبدأ الهرمية (وظيفة الرجل أعلى قيمة من وظيفة المرأة).[1] ومع ذلك، فإن العديد من القطاعات المخصصة تقليديًا للرجال أصبحت تدريجيًا أكثر أنثوية، وذلك بفضل زيادة التحصيل الأكاديمي للفتيات والنساء. وعلى هذا النحو، هناك فجوة آخذة في الاتساع بين التصورات الاجتماعية للعمل وواقع سوق العمل. فامكانيات النفاذ الى العمل وكذلك ظروف العمل لا تزال تتسم بقدر كبير من عدم المساواة والهشاشة.

تبدو مواقف الرجال والنساء غير مؤكدة ومتضاربة بشأن الأدوار الاقتصادية التي يمكن أن تلعبها المرأة زمن التحوّلات. تتفق أقلية صغيرة من النساء (24 في المئة فقط) على أن «زواج المرأة أهم من أن يكون لها مهنة»، غير أنه في الوقت ذاته لا تزال غالبية النساء ترين أنه «عندما تكون فرص العمل شحيحة، يجب أن تُتاح فرص العمل للرجال أكثر من النساء». وكما تبينا سابقًا، تتفق الغالبية العظمى من المشاركين على أن الأزواج والزوجات يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق في العمل، وهو أمر يدعو الى التفاؤل.

هذا التنوع في وجهات النظر يوحي بانخراط المجتمع في مرحلة تحوّل والى وضعيات معقّدة يعيشها العالم حيث تتعايش جنبا الى جنب اتجاهات المساواة مع اتجاهات اللامساواة. ومن العوامل التي أسهمت في تداخل الاتجاهات لدى التونسيين والتونسيات عدم الاستقرار المؤسساتي الذي ميّز مرحلة الانتقال منذ سنة 2011 ، وتتالي الأزمات السياسية، وهيمنة الخطاب الديني .

من بين المشاركين النوعيين شخص يُدعى أليف وهو حرفي يبلغ من العمر 35 عامًا ويعيش في مدينة نفطة في جنوب تونس؛ أمضى أليف خمس سنوات في الجامعة وسيتزوّج في غضون بضعة أشهر. عندما سئل أليف عن سبب رغبته في توقف خطيبته عن العمل بعد زواجهما، أجاب قائلاً:

> تخيل أنني وصلت إلى المنزل، ووجدت المنزل غير مرتب، ولا يوجد غداء، فضلاً عن ترك الاولاد وحدهم لتدبر أمورهم. في هذه الحالة، يمكن أن يحدث أي شي حتى إدمان المخدرات. وهذه الأمور التي أصبحت أكثر شيوعًا في مجتمعنا هي أيضًا نتيجة عمل المرأة خارج المنزل، سواء أحببنا ذلك أم لا.

[1] Danièle Kergoat, "Division sexuelle du travail et rapports sociaux de sexe", في: جين بيسليات وكريستين erschuur (Dir.)، Genre et économie: un premier éclairage، Geneva، جنيف، منشورات معهد الدراسات العليا، 2001 ، ص. 78.

ويأتـي هـذا الـرأي مناقضـا لـرأي حكيـم وهـو مـن المشـاركين النوعييـن و»المعارضيـن للنظـام الأبـوي« الـذي يطـرح وجـه نظـر أكثـر إنصافًـا عـن قـدرات المـرأة والرجـل، مـن خـلال إجـراء مقارنـات علـى صعيـد التعليـم فـي مرحلـة الطفولـة.

> تلقينا نفس البرامج الدراسية والواجبات في المدرسة، أليس كذلك؟ لم تكن هناك برامج دراسية منفصلة للرجال والنساء، أليس كذلك؟ يمكنك ممارسة مهنة الطب أو الهندسة المعمارية أو أي مهنة أخرى، بغض النظر عن جنسك. نجلس في نفس الفصل، لا فرق بين بنين وبنات. نحصل على نفس الدرجة من نفس المدرسة. إنه نفس الشيء، أليس كذلك؟ إذًا نحن متساوون.

ثالثًا. المساواة بين الجنسين والقانون

عندما يتعلق الأمر بدعم أوجه الحماية القانونية الجديدة للمساواة بين الجنسين، فإننا نلاحظ تباينًا كبيرًا – وأحيانا تضادّا في المواقف. ليس هناك سوى أقلية من الرجال والنساء أي ما يعادل 25 في المائة و40 في المائة على التوالي ممّن يؤيدون قانون «المساواة في الميراث»، وهو دليل على عدم المساواة الاقتصادية المترسخة في عقلية العديد من المشاركين. من ناحية أخرى، أيد أكثر من 95 في المائة من الرجال والنساء تجريم التحرش الجنسي وتوفير بعض أوجه الحماية القانونية للعمالة المنزلية.[2] ولا يزال الإجهاض القضية الأكثر انقسامًا بالتساوي، حيث إنّ ما يقرب من نصف الرجال و3 من كل 5 نساء يؤيدون الحماية القانونية لحق الحصول على الإجهاض الآمن. ويُستدل على صحة بيانات الدراسة الاستقصائية هذه بشهادات نوعية مثل تلك الواردة أعلاه، إذ لا توجد أفكار سهلة أو حلول مبسطة عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين أمام القانون.

دعم التشريعات

نسبة الرجال والنساء الذين يدعمون مختلف أشكال التشريعات، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

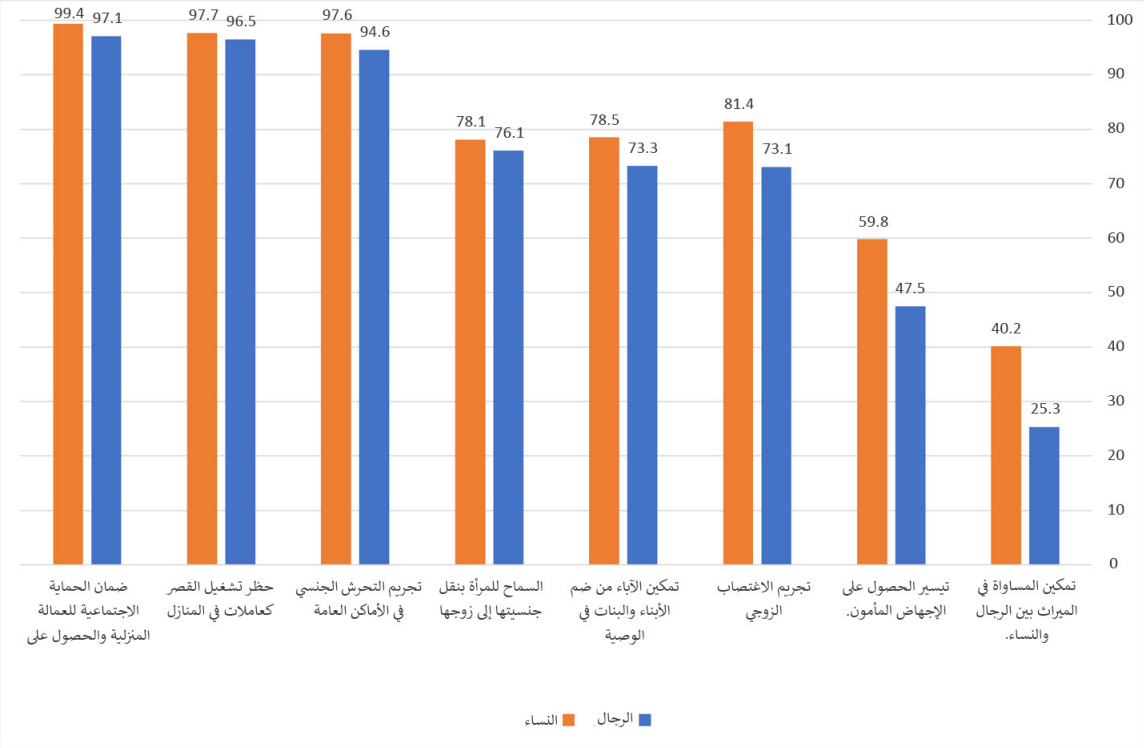

[2] والواقع أن العمالة المنزلية تخضع الآن لقانون جديد يعترف بحق العمالة المنزلية في العمل اللائق من دون تمييز ويكفل احترام الكرامة الإنسانية (القانون رقم 37 لعام 2021 المؤرخ في 16 يوليو 2021 بشأن تنظيم العمل المنزلي)؛ صدر هذا القانون خلال فترة جمع البيانات لهذه الدراسة.

يتبنى المشاركون النوعيون أيضًا مجموعة من الآراء المتباينة وغير القطعية بشأن حماية المرأة بموجب القانون. ليليا هي إحدى المشاركات النوعيات التي تبلغ من العمر 37 عامًا وتعيش في سوسة. ترى ليليا أن القانون يخدم مصلحة المرأة في المقام الأول بفضل تمكنها من تقديم شكوى بشأن العنف والحصول على النفقة بعد أن ترك زوجها المعتدي المنزل والأسرة. أفادت ليليا قائلةً:

> عندما يتعلق الأمر بالعنف اللفظي أو الجسدي أو أي شكل آخر من أشكال العنف، يكون القانون في صف المرأة [...] عندما ذهبت إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى، أخبرني رئيس المركز والمحامي الذي أوكلته أنه حتى لو لم يكن هناك آثار واضحة على العنف، فإن الحقيقة البسيطة المتمثلة في رفع يده لصفعك تعني قضاء يوم في السجن [...] وحقيقة أن لدي طفل رضيع يعني أن القاضي سيكون تلقائيًا في صفي، والحد الأدنى هو الحصول على النفقة والسكن، والواقع أن القاضي حكم لصالحي بالنفقة.

يتبنى المشاركون الآخرون نظرة عامة تميل أكثر إلى التشاؤم بشأن أوجه الحماية القانونية للمساواة بين الجنسين أمام القانون. بايا محامية تبلغ من العمر 39 عامًا تعيش في جربة، وترى أن البيئة الأبوية تحول دون أن تكون قوانين المساواة ذات تأثير كبير. وتتبنى بايا وجهة نظر نقدية بشأن القانون والمجتمع التونسي ولعل ذلك نتيجة عملها وكذلك تجاربها الزوجية والعائلية (انفصل والداها عندما كانت تبلغ من العمر 12 عامًا لأن والدها كان يسيء معاملة والدتها):

> القانون يتسم بالمساواة بشكل عام، ولكنه مجرد أداة واحدة من بين أدوات أخرى؛ ما يهم هو العقليات. هناك دول ديمقراطية دون أن يكون لها دستور. وصحيح أن القانون في تونس يحابي المرأة؛ لدينا القانون رقم 58، لكن هل نجحنا في القضاء على العنف أو حتى التخفيف من حدته؟ لا! لأن الذين من المفترض أن يطبقوا القانون لديهم عقلية ذكورية.

رابعًا. الطفولة والمراهقة

رامي: أمي قريبة، وأبي بعيد! هذه طفولتي.

المُحاوِر: ماذا يعني ذلك؟

رامي: هذا يعني أن أمي علمتني 90 بالمائة من الحياة ودروسها والتعليم وغيرها من الأمور، وربما علمني والدي الـ 10 بالمائة المتبقية، أو لم أتعلم منه شيئًا على الإطلاق؛ أعتقد أن الـ 10 بالمائة علمني إياها المجتمع، لقد علمني المجتمع أكثر مما فعل والدي.

تُظهر المحادثة أعلاه التأثير الدائم للآباء على أبنائهم - سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا أو ما بينهما - حيث يعبِّر المشارك رامي عن المسافة التي كان يشعر أنها تفصله عن والده عندما كان طفلاً. أحد المجالات التي يجب التركيز عليها في هذا الاطار هو مشاركة الآباء في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية حيث تظهر الأبحاث أن الأطفال الذين ينشأون مع أب أكثر مشاركة في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية هم أكثر قابلية لاقامة علاقات تتسم بقدر أكبر من المساواة عند بلوغهم سن الرشد.

مشاركة الآباء في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية

نسبة الرجال والنساء البالغين حاليًا الذين أفادوا بأن آباءهم كان يشاركون في أي وقت من الأوقات في مختلف مهام الرعاية والمهام المنزلية عندما كان هؤلاء المشاركون في سن الطفولة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

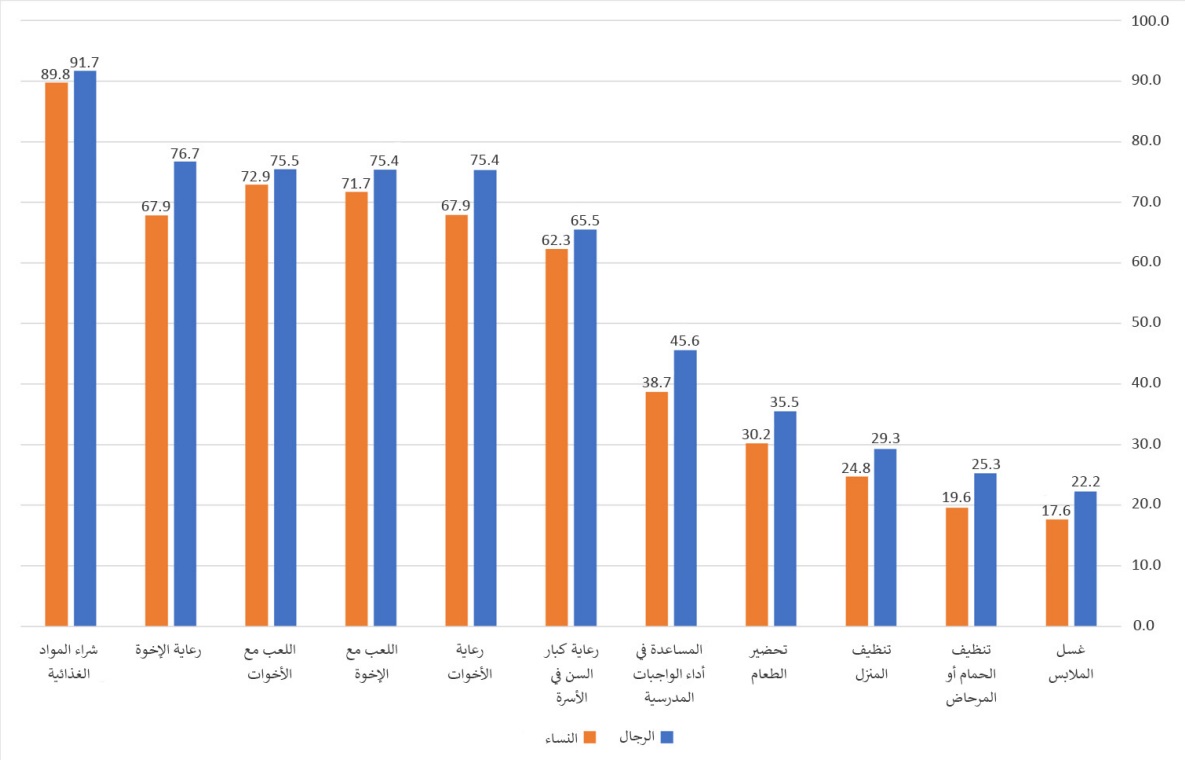

مثلما يتضح من خلال الشكل، هناك فئة قليلة من المشاركين والمشاركات على حد سواء ممن يتذكرون أن آباءهم كانوا يغسلون الملابس، وينظفون الحمام والمنزل، ويعدّون الطعام ويساعدون الأطفال في أداء الواجبات المدرسية. في حين أن المشاركين والمشاركات أكثر تذكّرا لآبائهم وهم يشترون المواد الغذائية أي وفق ما يتماشى والامتياز الذكوري الذي يسمح بمغادرة للمنزل وإدارة الأموال. وترتبط بقية المهام التي يتذكر غالبية الرجال والنساء مشاركة آبائهم في تنفيذها بوقت اللعب أو برعاية بقية أفراد الأسرة داخل المنزل. ورغم أنّ وجود عدد، حتى وان كان قليلا، من المشاركين ممّن نشأوا وهم يرون آباءهم يشاركون فعليّا في المهام اليومية الصعبة المتعلّقة بتدبير شؤون المنزل من غسيل وطهي وتنظيف، هو في حدّ ذاته مؤشّر ذا دلالة، فانّ أباء غالبية المشاركين قد تركوا أمر هذه المهام الضرورية لتحقيق سلامة الأسرة ورفاهيتها، الى الآخرين. هكذا تظهر هذه النتيجة، بالإضافة الى مختلف المؤشرات المذكورة سابقا، أن الأجيال الحالية من الرجال والنساء قد ترعرعوا في بيئة أبوية في المنزل.

تتناول الدراسة الاستقصائية مسألة تجارب الطفولة السلبية، بما في ذلك تجارب العنف في المنزل والمدرسة والمجتمع حيث أفاد عدد كبير من المشاركين من الرجال والنساء على حد سواء بأنهم تعرضوا لهذه التجارب. ذكر ما نسبته 78 في المائة من الرجال و61 في المائة من النساء بأنهم تعرضوا للضرب على يد والديهم، كما أخبر ما نسبته 68 في المائة من الرجال و54 في المائة من النساء بأنهم تعرضوا للضرب أو العقاب البدني في المدرسة على يد معلم. ومن المثير كذلك للقلق أن ما نسبته 45 في المائة من الرجال و23 في المائة من النساء أفادوا بأنهم تعرضوا للضرب في المنزل بحزام أو عصا أو سوط أو غيرها من الأدوات الصلبة. وهذه كلها معدلات مرتفعة جدًا من تجارب العنف في مرحلة الطفولة التي من المؤكد أن لها تأثير دائم في حياة المشاركين. يمكن لهذه التجارب أن تغرس في الأفراد مشاعر سلبية وفق اتجاهين: أولاً، تعلم هذه التجارب الأطفال أن العنف هو أحد الوسائل العادية للتأديب أو لحل المشكلات، كما ستُعتبر بالنسبة لهؤلاء الأطفال تجارب سابقة يمكن أن يعتمدوا عليها عند بلوغهم سن الرشد لحلّ المشكلات أو لتأديب الأطفال. ومن جانب آخر، تغرس هذه التجارب الخوف في نفوس الأطفال وتسهم في تعميق المسافة بينهم وبين والديهم ومعلميهم أو غيرهم من المربّين. ونتيجة لذلك، فانّ الأشخاص الذين يُفترض أن يكونوا بالنسبة للأطفال مصادر للحب والدعم والاستقرار يمكن أن يصبحوا بدلاً من ذلك مصادر للخوف والأذى. أطفالنا يستحقون أفضل من هذا.

ويصح هذا الأمر ليس فقط بسبب الآثار المؤذية والصدمات في مرحلة الطفولة، ولكن أيضًا لأن العنف الذي يعيشه الفرد أو يتعرض له في المنزل في طفولته يجعل الفرد يقبل مبدأ استخدام العنف أو تحمّله عندما يصبح راشداً. تظهر البيانات أن الكثير من الأطفال التونسيين «تربّوا على العنف». وتشير هذه الفكرة إلى اعتبار العنف وسيلة تعليمية للذكور والإناث، وهو ما يمارسه الرجال على وجه التحديد ضد الأطفال من كلا الجنسين، وبذلك يصبح هذا السلوك مقبولاً اجتماعيًا وينتقل عبر الأجيال. ويمكن لهذه الظاهرة أن تفسر بشكل عام العنف الذي يمارسه الرجال على النساء في الأماكن العامة والخاصة.

خامسًا. الديناميات الجنسانية داخل الأُسر

أظهرت الدراسات أن مشاركة الرجال والآباء في مهام الرعاية الصحية للطفل والأم حتى قبل الولادة من شأنه أن يمهد الطريق لزيادة المشاركة مدى الحياة وتعزيز المساواة في الأدوار بعد ولادة الطفل. ولسوء الحظ، لم تحضر سوى أقلية من الرجال (وفقًا لكل من الرجال والنساء) في تونس كامل زيارات الرعاية السابقة للولادة أثناء الحمل الأخير (على الرغم من أن الكثيرين حضروا «بعض الزيارات أو زيارة واحدة»)، كما أن أقلية من الرجال رافقوا زوجاتهم للحصول على الرعاية الصحّية أثناء الحمل، ولم يكتفوا بالجلوس في قاعة الانتظار أو توصيل الزوجة إلى مركز الرعاية.

في هذا الاطار يمكن أن يلعب مقدموا خدمات الرعاية الصحية دورا هاما في النهوض بالمساواة بين الجنسين حيث يمكنهم تطوير استراتيجيات لجلب الآباء الى مراكز الرعاية السابقة للولادة. يمكن للعيادات والمستشفيات أن تضمن حسن الاستقبال للرجال، فضلاً عن الاستفسار عن حضورهم، واعتبار أنه من الطبيعي تمامًا أن يهتم الأب بصحة طفله وصحة زوجته أثناء الحمل والولادة.

من ناحية أخرى، سُئل الرجال في الدراسة الاستقصائية عما إذا كانوا يرغبون في الحصول على إجازة والدية مدفوعة الأجر بعد ولادة أطفالهم فأفاد ما نسبته 68.6 في المائة برغبتهم في الصثول على هذه الاجازة. وذكر حوالي نصف هؤلاء الرجال أنهم يريدون الحصول على إجازة لمدة ثلاثة أسابيع أو أكثر. وأظهرت الدراسات التي أجريت في أماكن أخرى في المنطقة والعالم أنه عندما يحصل الآباء على إجازة لزيادة مشاركتهم في أعمال الرعاية اثر قدوم مولود جديد، فإنهم يبنون رابطة أوثق مع الطفل ويظلون منخرطين في أعمال الرعاية بدرجة أكبر مما كانوا سيفعلون لو لم يحصلوا على هذه الإجازة.

الآباء ورعاية الأطفال

نسبة الرجال الذين لديهم أطفال وأفادوا بمشاركتهم في مختلف مهام الرعاية في الوقت الذي يتواجد فيه الأطفال بالمنزل، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

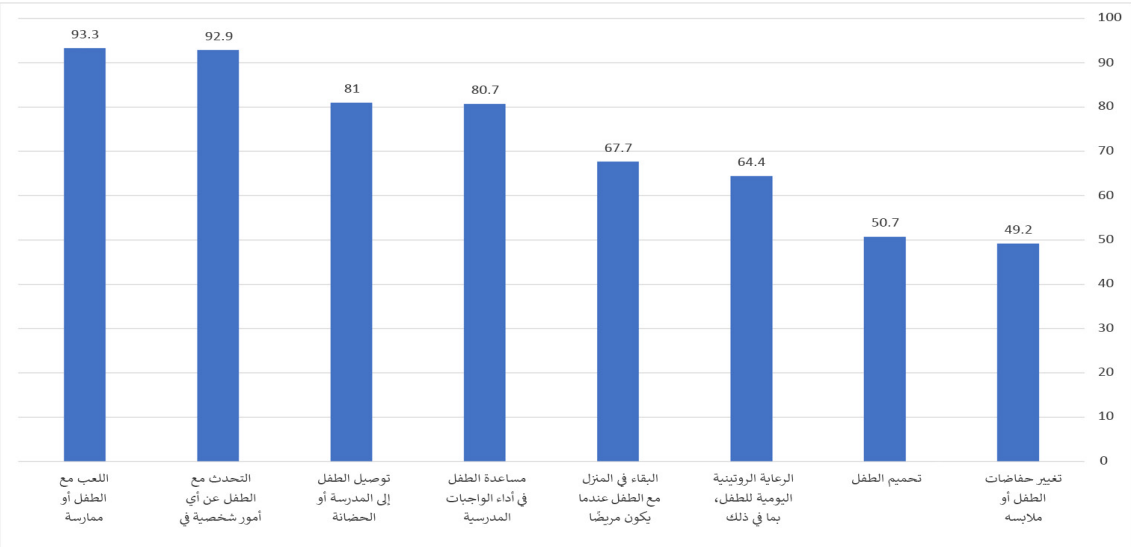

أظهرت الدراسة الاستقصائية أن الرجال الراشدين غالبًا ما يتركون أعمال الرعاية للنساء، بما في ذلك الطهي والتنظيف وتحميم الأطفال، ولا ينخرطون الّا في الأعمال التي تتطلب مجهودًا بسيطا تماما كما كان عليه الوضع في أُسرهم لمّا كانوا أطفالا. يوضح الشكل أن ما نسبته 49 في المائة و51 في المائة فقط من الآباء، على التوالي، أفادوا بأنهم غيروا حفاضات أطفالهم أو قاموا بتحميمهم. ويأتي هذا على النقيض مما ذكره 93 في المائة من الرجال بأنهم لعبوا مع أطفالهم أو ناقشوا أمورًا شخصية معهم (عندما كان الطفل في سن يسمح بالقيام بذلك). من المهم أن يلعب الرجال دورًا أكبر في كافة جوانب رعاية الأطفال، وألا يقتصر دورهم على اللعب والمحادثة. بيد أنه من المشجع أن مستويات مشاركة الرجال في رعاية الأطفال أعلى في معظم الحالات من مستويات مشاركة آبائهم. قد يكون هناك تغير بطيء بين الأجيال، غير أن العديد من المشاركين ممن تمّ استجوابهم من الذكور أكدوا أنهم أكثر انخراطًا في حياة أطفالهم ولا يرغبون في تكرار الأنماط غير العادلة التي عايشوها في طفولتهم فيما يتعلّق بالعمل المنزلي. أخبر أنور - وهو محام وأب لثلاثة أطفال يبلغ من العمر 48 عامًا ويعيش في تونس العاصمة - أنه عندما كان طفلاً، كان والده يتحدث معه فقط عن الأمور المتعلقة بالدراسة والتعليم. وذكر أن علاقته مع أطفاله مختلفة وأنه يشارك أكثر في تنشئتهم:

أنور: بمجرد أن أنتهي من العمل، أذهب مباشرة إلى المنزل لأدبر شؤونه.

المُحاوِر: ماذا تفعل لتدبير شؤون المنزل؟

أنور: أذهب لرؤية الأطفال وأسألهم عما إذا كانوا بحاجة إلى الزبادي، والنوتيلا، والبرتقال، والموز، ثم أخرج وأشتري كل ما هو مفقود، وأحيانًا أُصطحب معي واحدًا أو اثنين منهم لشراء المواد الغذائية.

سلطة صنع القرارات بشأن المسائل المالية

نسبة الرجال والنساء الشركاء بناءً على الطرف الذي قالوا إن له "القول الفصل" فيما يتعلق بالقرارات المالية المختلفة داخل أسَرِهم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

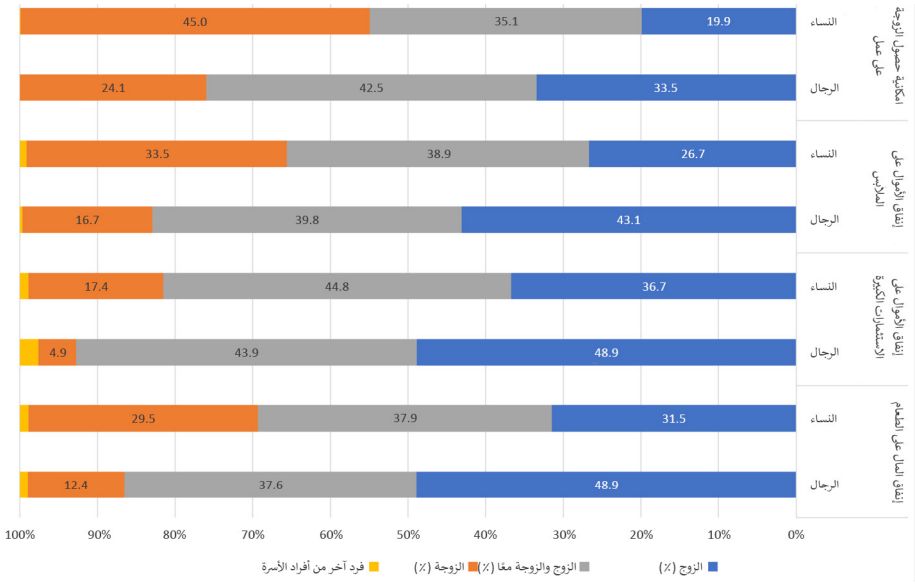

لا يتّفق النساء والرجال فيما يتعلق بتوزيع سلطة صنع القرار في إطار علاقاتهم. لكل موضوع معروض، يُطالب الرجال بسُلطةٍ أعلى لأنفسهم، والنساء أيضًا يطالبن بسلطة أعلى لأنفسهن، تتجاوز رغبة أي من الطرفين في إعطاء الآخر سُلطة أكبر. أما بخصوص مسألة إنفاق المال على شراء الملابس مثلاً، يقول 43% من الرجال إنهم يسيطرون على هذا القرار، مقارنةً بـ 27% من النساء اللائي يقُلن إن الرجال يسيطرون على هذا القرار. وإذا قلبنا الآية، فسنجد أن 34% من النساء يزعمن أنهن يُسيطرن على هذا القرار، مقارنةً بـ 17% من الرجال الذين يزعمون أن النساء يسيطرن على هذا القرار. ورغم هذه الاختلافات، يمكننا أن نلمس اتجاهات واضحة. أولاً، صحيح أن كثيرًا من المشاركين يصفون علاقاتهم بالطرف الآخر من منطلق أن هذا القرار يُتّخذ بشكلٍ مُشترك مع الطرف الآخر. وهذا مؤشر إيجابي. ولكن، في الوقت عينه، تتغيّر المؤشرات عند الانتقال الى مجال الإنفاق على الطعام، وإنفاق المال على استثمارات كبيرة، حيث يرتفع نصيب الرجال في صنع القرار أكثر وأكثر. ورغم أن كثيرًا من العائلات تتقاسم سلطة صنع القرار (مميزة باللون الرمادي)، فالأرجح حتى الآن أنّ الرجال يمارسون سلطة فردية (مميزة باللون الأزرق) أكبر من النساء اللائي يملكن هذه السلطة (مميزة باللون البرتقالي).

سادسًا: العنف القائم على الجنس

لا يكون عنف الشريك الحميم كما هو مُوضَّح في الشكل المبين أدناه أبدًا فعلاً منفصلاً،. فهو يشمل العنف الجسدي ومختلف أنماط العنف النفسي والاقتصادي والجنسي. وتُعدُّ معدلات العنف المعروضة هنا إضافةً مفيدة للبحث المعني بعنف الشريك الحميم في تونس. فلأوّل مرّة تقدّم تصريحات رجال مارسوا العنف جنبًا إلى جنب مع تصريحات نساء تعرّضن للعنف. واللافت للنظر هو أن نسبة الرجال الذين صرّحوا بممارستهم العنف أكبر من نسبة النساء اللائي صرّحن بتعرضهنّ للعنف. ولأسباب مختلفة، يجب علينا تفسير بيانات الدراسة الاستقصائية بشأن عنف الشريك الحميم على أنها لا تُبْلغ بالقدر الكافي عن مستوى وطبيعة هذا العنف واقعيّا. ولكن، من اللافت للنظر رغم ذلك أن 47% من الرجال المشاركين في هذه الدراسة صرحوا بأنهم لجأوا لهذه الأفعال ضد شريك لهم خلال حياتهم.

عنف الشريك الحميم: انتشار العنف وفقًا للمشاركين من الذكور والإناث

نسبة المشاركين الذين سبق لهم الزواج بحسب أعمال العنف التي ارتكبها الرجال بحق النساء، معدلات مدى الحياة وعلى مدار 12 شهرًا، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

	الرجال		النساء	
	مدى الحياة (%)	12 شهر (%)	مدى الحياة (%)	12 شهر (%)
العنف العاطفيّ	**41.4**	**20.3**	**41.1**	**20.7**
أهانَ (زوجته/شريكته) أو جعلها تشعر بمشاعر سلبية تجاه نفسها	25.6	11.3	31.1	14.8
حقّرَ من شأن (زوجته/شريكته) أو أذلّها أمام الآخرين	7.2	3.6	14.1	7.5
خوّف (زوجته/شريكته) أو أرهبَها عن عمد على سبيل المثال، بالطريقة التي نظرَ إليها بها، أو بالصراخ في وجهها وتحطيم الأشياء	31.6	14.8	28.7	14.3
هدَّدَ (زوجته/شريكته) بإلحاق الأذى بها	11.2	5.0	13.1	5.2
أضرَّ بأشخاص تهتم (زوجته/شريكته) لأمرهم كوسيلة لجرح شعورها، أو حطَّمَ أشياءً ذات أهمية بالنسبة لها	2.6	0.7	7.0	3.3
العنف الاقتصاديّ	**13.6**	**5.2**	**19.2**	**8.3**
منعَ (زوجته/شريكته) من العمل لقاء أجر أو ربح	8.1	4.4	12.1	6.6
استحوذ على دخل (زوجته/شريكته) على غير رغبتها	0.5	0.3	4.1	2.5
خصَّصَ أموالاً من دخلها لاستخدامه الشخصي في حين وجدت المُشاركة (زوجته/شريكته) صعوبة في سداد مصروفاتها الشخصية أو احتياجاتها الأُسريّة	0.7	0.5	3.9	2.7
طردَ (زوجته/شريكته) من المنزل	6.8	0.9	9.5	3.6

تكملة

	الرجال		النساء	
	مدى الحياة (%)	12 شهر (%)	مدى الحياة (%)	12 شهر (%)
العنف الجسدي	18.8	5.5	22.2	6.8
صَفَعَ (زوجته/شريكته) أو ألقى أشياءً عليها يمكن أن تُلحق بها أذى	15.7	4.0	19.1	6.1
دَفَعَ (زوجته/شريكته) أو وكزها بقوةٍ	10.4	2.8	15.0	6.5
ضرب (زوجته/شريكته) بقبضته أو بشيء آخر يمكن أن يُلحق بها أذى	5.0	1.4	10.2	4.1
ركلَ (زوجته/شريكته) أو جرّها أو ضربها أو أصابها بحروق	0.6	0.0	5.2	2.4
هدَّدَ باستخدام مسدس أو سكين أو غير ذلك من الأسلحة أو استخدم سلاحًا بالفعل ضد (زوجته/شريكته)	0.0	0.0	3.3	1.4
العنف الجنسيّ				
أجبرَ (زوجته/شريكته) على ممارسة الجنس معه على غير رغبتها	1.9	0.8	4.1	1.6
أي من أشكال عنف الشريك الحميم الموضحة أعلاه	**47.2**	**24.3**	**45.8**	**22.7**
إجمالي عدد المشاركين الذي سبق لهم الزواج	**604**		**875**	

تُقدِّم الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين أيضًا للمشاركين قائمة بالتصرفات التي ربما كانوا قد أقدموا عليها (في حالة الرجال) أو عانوا منها (في حالة النساء) في الأماكن العامّة. ويدخل في نطاق ذلك العديد من أشكال التحرُّش التي تتراوح بين النظرات الغرامية وصولاً إلى الاغتصاب («إجبار الآخر على ممارسة الجنس»). من الجدير بالذكر أنّ معدلات إبلاغ الرجال باللجوء إلى هذه الأفعال ومعدلات ابلاغ النساء بتعرضهنّ لهذه الأفعال تكاد تتطابق. يعترف الرجال بأن التحرش الجنسي ظاهرة يمارسها السواد الأعظم من الرجال وتعاني منها غالبية النساء وتوافق النساء على ذلك. فضلاً عن ذلك، فقد ظهر أن نحو 1 من بين 5 من المشاركين ممن صرّحوا بأنهم قاموا بهذه الأفعال أو تعرّضوا لها قالوا أيضًا إنها وقعت مؤخرًا، وتحديدًا خلال العام الماضي. وكانت النظرات الغرامية، وتعني رمق الغرباء للضحية بنظرات جنسية في الشارع، أكثر أشكال التحرش شيوعًا على الإطلاق، وتبعها التحرش اللفظي أو التعليقات الجنسية.

أنواع التحرش الجنسيّ والاعتداء الجنسيّ

نسبة المشاركين الذين إما وافقوا أو وافقوا بشدة على بيان مُختار بشأن التحرش الجنسي والتحرش في الشارع، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس لعام 2022

	الرجال (المعتدون)		النساء (الضحايا)	
أنواع التحرش/الاعتداء الجنسيّ	مدى الحياة (%)	الـ 12 شهرًا الماضية (%)	مدى الحياة (%)	الـ 12 شهرًا الماضية (%)
النظرات الغرامية	55.6%	27.9%	52.7%	22.9%
التحرش اللفظي أو التعليقات الجنسية	27.7%	13.9%	33.3%	15.4%
المُلاحقَة أو التتبُّع	19.9%	7.3%	25.0%	10.4%
المكالمات الهاتفية أو الرسائل النصيَّة المُشينة	10.5%	5.1%	15.8%	6.8%
التحرش عبر الوسائل الإلكترونيّة، كإرسال صور فاضحة	9.1%	4.6%	20.3%	11.3%
لمس الأعضاء الحميمة للجسم على غير رغبة الضحية	2.4%	1.0%	5.2%	1.2%
كشف المعتدي عورته	0.5%	0.1%	5.2%	1.3%
إجبار الضحية على ممارسة الجنس	0.6%	0.2%	1.2%	0.4%
أي من أفعال التحرش/الاعتداء الجنسيّ أعلاه	**61.2%**	**33.1%**	**59.7%**	**29.7%**

التقِ بـ «الخارجين على المألوف» – رجال تونسيون يتصدون للنظام الأبويّ

آسِر ورامي اثنان من رجال ونساء كُثُر شاركوا في الدراسة الاستقصائية النوعية وبرزوا بسبب مقاومتهم القوية للنظام الأبوي وعدم المساواة بين الجنسين. وإننا نُسلط الضوء عليهما هنا بوصفهما عينة صغيرة جدًا ضمن الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين الجنسين وكشفنا اللثام عنها في الدراسة.

آسِر

حصلَ آسر ابن الثانية والثلاثين ربيعًا على درجة الماجستير في التصميم، ويعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية في مدينة توزر. ولقد اكتشف قضية النوع الاجتماعيّ لأنه يساريّ وكان عضوًا في اتحاد الطلاب. ويصف آسر نفسه بالاسلطويّ. وأمه تعمل صيدلانية وأبوه عالم أحياء. ولدى آسر شقيقان. ولقد تولّت أمه تنشئته، وكلّفت شقيقتيها برعاية شقيقيه؛ بسبب طبيعة عملها، لم تستطع أن ترعى أطفالها الثلاثة، خاصّة أن زوجها لم يكن له أي دور في المهام المنزلية. وعاشَ آسر وحده برفقه والديه حتى عادَ شقيقاه بعد ثماني سنوات. والصورة التي تكوَّنَت في مخيلة آسر لأمه هي لامرأة تواجه استغلالاً مزدوجًا، في البيت وفي محل العمل؛

"كانت أمي تستيقظ في الرابعة صباحًا لتعد طعام الإفطار والغداء، ثم تنطلق إلى عملها في تمام السابعة، وتعود إلى البيت وقت الظهيرة، فتُجهِّز الطاولة، وتغسل الصحون، ثم تغفو غفوةً صغيرة، وفي الثالثة مساءً تعود إلى عملها مجددًا. وكانت ترجع إلى البيت في الثامنة مساءً مُنهكةً، وتجهز طعام العشاء وتغسل الصحون. وهي لا تسمح لنا قط بمساعدتها على غسل الصحون لأننا صبية ولم يكن ذلك مقبولاً".

إن الظروف الخاصة لعائلته، وحقيقة أنه كان منفصلاً عن شقيقيه لأن أمه لم تستطع أن توفِّق بين عملها ومسؤولياتها الأسريّة، ساهمت بلا شك في تصوُّر آسر الناقِد للنظام السائد للعلاقة بين الجنسين ووظيفة المجتمع ككل.

رامي

يبلغ رامي من العمر 23 عامًا، وهو طالب في كلية الحقوق في مدينة صفاقس. ويعيش رامي مع والديه وشقيقتيه الأكبر سنًا. وأمه ربة منزل، وأبوه تاجر. ويصف رامي نفسه بالمؤيد للقضايا النسويّة. ولقد اختار دراسة القانون لكي "يُغيِّر المجتمع". في بداية المقابلة الشخصية معه، شجبَ رامي العنف "المؤسسيّ" الموجه ضد النساء. وينتقد رامي فكرة "البِناء"، وهي إلزام المرأة بممارسة الجنس عندما يدفع الزوج لها مهرها. وهو يدين عدم المساواة في الأجور بين النساء والرجال في مجال الزراعة. ويشجب رامي كره رجال الشرطة والقضاة (رجالاً ونساءً) للمرأة، وصعوبة تطبيق المادة 58 من القانون. يريد رامي أن يحرم الآباء من السلطة الأبوية التي يتمتعون بها. فالطرف الذي يجني المال، بالنسبة لرامي، ينبغي أن يغطي مصاريف الأسرة. ويعتبر رامي قانون الميراث "رجعيًّا" ويتعارض مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها تونس، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولمّا تحدّثَ عن أمه، قال رامي إنها عملت لفترة قصيرة رئيسة عُمّال في أحد المصانع قبل أن تتزوج. وقالت لرامي: "عندما تزوجت، فقدت حماسي وطاقتي". ويقول رامي لنا: "أدرك أنني لم أسأل أمي من قبل قط ما الذي أدى إلى فقدانها حماسها وطاقتها. أكان زفافها؟ أكنا نحن أطفالها السبب؟ ليست لدي أدنى فكرة!".

ما الذي يمكن فعله؟

توضِّح نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس كيف أن النظام الأبوي ما زال مهيمنًا - ولو أنه يواجه مقاومةً - في الحياة العامة والحياة الخاصّة. وحتى في الوقت الذي يود فيه الرجال أن يظهروا أمام الآخرين أكثر تقدميّة من آبائهم وأكثر دعمًا لشريكاتهم، نجد أن كثيرًا من مواقف الرجال وسلوكياتهم لا تُطابق مظهرهم هذا بشكل دائم. غير أن الصورة ليست قاتمة بالكامل، إذ إن هناك دعم كبير لبعض التغييرات التشريعية الهادفة إلى حماية حقوق المرأة. ويبدو أيضًا أن هناك تحولاً إيجابيًا في الموقف من دور النساء في مجالات عامّة ومناصب قيادية محددة. وحتى رغم أن المسؤولية والواجب الأساسيين للمرأة ما زال يُنظر إليهما في المجال الخاص على أنهما محصوران في تقديم الرعاية للآخرين، يبدو أن هناك المزيد والمزيد من الدعم المُقدَّم، وإن لم تكن هناك متابعة للنهاية، لكي يضطلع الرجال بأدوار أكبر بوصفهم آباءً ومسؤولين عن الرعاية.

يمكن استخدام هذه النتائج وغيرها من نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين لتعزيز السياسات والبرامج والحملات في تونس من عدة أوجه. إن الهدف الأوّل لانجاز هذه الدراسة في تونس هو مزيد فهم ممارسات ومواقف الرجال والنساء من المساواة بين الجنسين وذلك لغاية رصد الجهود الرامية إلى تعزيز هذه المساواة وتوجيهها ومتابعتها ، ولا سيما على مستوى صناعة القرار العمومي. في ظل توافُر هذه البيانات الغنية جدّا، أصبح لدى الحركات الرامية إلى مقاومة العنف ضد المرأة وتعزيز فرص التحقق الكامل لحقوق النساء، وتحقيق المساواة في أعمال الرعاية المنزلية، وإحداث تحوُّل في القيم الاجتماعية السائدة. أدوات جديدة قوية لتوجيه جهودها كافة. وانّ أي شخص يود أن يستفيد من هذه البيانات لدعم التغيير السريع والقويّ في المجتمع التونسي سيكون من الأفضل له:

الاستناد إلى التطورات التشريعية السابقة التي قادها المدافعون عن حقوق المرأة

إن كل الإنجازات ال تشريعي الهامة في مجال حماية حقوق المرأة جاءَت نتيجة لضغوط المجتمع المدني والحركات النسوية على وجه الخصوص. من المفترض أن تقود هذه الحركات مسيرة هدم جميع القوانين التمييزية ضد المرأة، خاصّة فيما يتعلق بالميراث. من الممكن أن تساهم المساواة في الميراث في إقامة تقسيم عادل للثروة بين الجنسين وفي دعم الاستقلال الاقتصادي للمرأة وأن تعدّل في مواقف التونسيين من التمييز القائم على أساس الجنس. إن إجازة الأبوة المُطوَّلَة للآباء الجدد أو الآباء بالتبنيّ اجراء سياسي ضروري أيضًا للتشجيع على مشاركةٍ أكبر للرجال في أعمال الرعاية.

استكمال المسيرة وصولاً إلى المشاركة السياسية الكاملة للنساء في تونس

علينا أن نمارس ضغوطًا على الأحزاب السياسية كي تفسح المجال أكثر للمساواة بين الجنسين في العمل السياسي وإتاحة فرص أكثر للنساء والشباب للمشاركة السياسية، ولا سيما على مستوى الاضطلاع بالمسؤوليات القيادية. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك وضع آليات تتعلق بالإدارة الداخلية والهيكلة في قانون الأحزاب تسمح لعددٍ أكبر من النساء والشباب بالوصول إلى مناصب صُنع القرار.

استغلال سلطة التعليم

إن المدارس مكان حيوي للتنشئة الاجتماعية للنشء، بما في ذلك تعريفهم بأدوار الجندر ومعاييره. علينا أن نعمل على مراجعة البرامج التعليمية في المدارس على العديد من المستويات لدعم المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك إعداد برامج تدريبية للمعلمين وطاقم العمل في المدارس قائمة على فكرة المساواة بين الجنسين من ناحية، واستهداف التعاطي مع ظاهرة العنف (الجسدي والرمزي) في المدارس بوصفها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية من ناحيةٍ أخرى. وينبغي أن يشمل ذلك أيضًا اعتماد التربية الجنسية داخل البرامج المدرسية لتمكين الأطفال والمراهقين من آليات معرفية وثقافية تحميهم من العنف الجنسي والتحرش. ولا بد من تدريب مختلف الكوادر التعليمية أيضًا على ثقافة اللاعنف ووضع برامجهم الخاصّة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة والمواطنة الفاعِلَة وعدم التمييز والحق في الاختلاف.

الاستلهام من الحركات ومن الأصوات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والعابرين والعابرات ومغايري الهوية الجنسانية والمقاومة للعنف لمعرفة نوعية الخطاب الذي يجب تبنّيه وكيفية نشره

ليس هناك أيّ مسألة من المسائل التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة جديدة أو مُفاجئة بشكل كامل بالنسبة لمجموعات المناضلين الذين يعملون منذ عدّة أجيال من أجل الوصول الى مجتمع أكثر انصافا وعدالة اجتماعية. ويجب أن تتماشى أي جهود لتعزيز هذه النتائج على مستوى السياسة أو البرامج أو الحملات أو على المستوى التعليميّ مع الأهداف والجهود المستمرة لهؤلاء المناضلين.

استخدام بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين لتحديد المواقف ذات الأولوية العليا أو الأكثر ضررًا أو الأوسع انتشارًا التي يتعين التعاطي معها

لقد مكنت بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس من فهم المشهد العام الثري للمواقف والاتجاهات المرتبطة بالجندر في البلاد. ويجب أن تسترشد جهود الحملات والبرامج المُستقبلية الآن بكل هذا الثراء. وكما ذكرنا في الأقسام السابقة، لم يُظهر المشاركون التونسيون معارضةً واسعة النطاق لحق المرأة في العمل خارج المنزل أو البحث عن آفاق اقتصادية. وهذا لا يعني أن هذه المواقف لا وجود لها في تونس، وإنما يعني أنها لم تظهر بوصفها أولوية قصوى وفقًا لردود المشاركين في الدراسة. وفي المقابل، نجد أن معدلات (أ) تبني

المشاركين لرأي يصم الضحية فيما يخص التحرش الجنسي، و(ب) موافقة المشاركين على تزويج النساء قسرًا لمغتصبيهن و(ج) منح سلطة صنع القرار و»الوصاية» للرجال دون أيّ تناسب. ومن شأن التحليل الأعمق لهذه النتائج وغيرها أن يتيح فرصة إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة للحركات المجافعة عن المساواة بين الجنسين في تونس.

الاستفادة من المواقف الإيجابية المنتشرة على نطاق واسع لبيان أن هناك دعمًا عامًا لجوانب محددة من المساواة

والعكس صحيح أيضًا؛ فحين يبدو المشاركون متبنّين لمواقفَ إيجابية لصالح المساواة بين الجنسين، سيكون من الأفضل للمناضلين أن ينشروا هذه المواقف وأن يرسِّخوا هذه الأفكار بوصفها قيما اجتماعية. عديدة هي الأمثلة في هذا الاطار: قسم كبير من الرجال والنساء يوافقون على أن مرتكب التحرّش الجنسي يجب أن تتم متلاحقته قضائيا، عدد قليل جدا من المشاركين يوافقون على أن الأولوية في التعليم يجب أن تسند للأولاد على حساب البنات فبما في ذلك في صورة كانت الموارد محدودة، الخ.

الاستفادة من دعم العديد من سياسات المساواة مثلما تُعبِّر عنه ردود الدراسة

إن كثيرًا من المشاركين في الدراسة - وفي بعض الحالات الغالبية العظمى من الرجال والنساء - يدعمون بالفعل سياسات أو أفكار تشريعية يمكن أن تُحقِّق قدرًا أكبر من المساواة في تونس. ومن الأمثلة البارزة تحديدًا التأييد الواسع النطاق للرجال والنساء على حدٍ سواء لتوفير سبل حماية للعاملات المنزليّات، وكذلك لحق المرأة في نقل جنسيتها إلى زوجها. يمكن أن تثبت هذه النتائج للمسؤولين المُنتخبين أن كثيرًا من السياسات المؤيِّدَة للمجتمع تحظى بشعبية كبيرة في واقع الأمر.

الدعوة إلى اتخاذ تدابير وقائية - مع عدم التركيز فقط على الردود

كشفت هذه الدراسة عن مستويات مرتفعة من العنف المسلّط على الأطفال وعلى الراشدين ومن عنف الشريك الحميم ومن التحرش في الشارع. من المغري، عند النظر إلى هذه النتائج، أن ندعو إلى المزيد من التشريعات لمعاقبة مُرتكبي أفعال العنف هذه. فهذا النوع من التشريعات عنصر مهم في سياق الجهود الرامية إلى إنهاء العنف، لكنها لا ينبغي أن تكون العنصر الوحيد. أثبتت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس أيضًا الصلات القوية بين التعرض إلى العنف في مرحلة الطفولة واللجوء إلى العنف ذاته في مرحلة الرشد؛ علاوة على ذلك، فإن المواقف التي تُبرِّر العنف شائعة. استنادًا إلى هذه الوقائع، يُزعم أنه من المهم بقدر أكبر التركيز على منع العنف قبل حدوثه، مقارنةً بالتركيز حصرًا على مُعاقبة أولئك الذين يلجئون إلى العنف بعد ممارستهم له بالفعل. ويمكن أن تتخذ التدابير الوقائية عدة أشكال، بدايةً من الحملات على نطاق المجتمع المحلي لمقاومة الأعراف الاجتماعية المؤيِّدة للعنف، والمناهج التعليمية للنشء التي يمكنهم من خلالها تعلُّم العلاقات الصحية وممارسات إدارة الغضب، وكذلك التعبيرات الأفضل عن الذكورة غير العنيفة في وسائل الإعلام الجماهيرية.

استكشاف طرق نقل الفروق غير الواضحة الى ما هو أبعد من مجرّد أرقام

كان المشاركون في هذه الدراسة النوعية منفتحين إلى حدٍ بعيد، وقد قصّوا قصصهم الشخصية للمساعدة على مزيد فهم استيعاب ديناميكيات النوع الاجتماعي في تونس. إن الاستخدام الأمثل والأفضل للنتائج البحثية لا يتمثل في وضع هذه الشهادات على حدة، بل في الاستفادة منها لسرد قصص مركبة حول اللامساواة بين الجنسين على المستوى الوطني. ولئن كانت الإحصاءات الكمية المقدمة في هذا التقرير قوية للغاية وفق مختلف المجالات التي أشرنا اليها سابقا، فانّها بالضرورة لا يمكن أن تعبّر الاّ عن اتجاهات عامة ملاحظة وليس عن حقائق معاشة من طرف كل شخص في تونس.

الاحتياجات غير الملباة

يُركِّز تقرير حالة آباء العالَم لعام 2021، الذي يسترشد ببيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين وسِماتها، تركيزًا حصريًا على قضية المساواة في أعمال الرعاية. فحالات عدم المساواة في الرعاية في المنزل تتأثر بالعديد من حالات عدم المساواة الهيكلية في مجتمعاتنا، بما في ذلك في تونس، التي يفاقمها تقاعس الحكومة أو عدم كفاية برامج الدعم. وعليه، فإن أهداف الدعوة الواردة في هذا التقرير الحديث يتردد صداها في تونس أيضًا:

وضع **سياسات رعاية وطنية** وحملات تعترف بأعمال الرعاية المنزلية وتُقلّصها وتوزعها بالتساوي بين الرجال والنساء.

إتاحة **إجازة أبوية مدفوعة الأجر بالكامل** تحميها الوظيفة لجميع الآباء كسياسة وطنية.

تصميم وتوسعة نطاق **برامج الحماية الاجتماعية** الهادفة إلى إعادة توزيع أعمال الرعاية بالتساوي بين النساء والرجال، مع التركيز على احتياجات النساء والفتيات وحقوقهن.

إحداث تحوُّل في **مؤسسات قطاع الصحة** بهدف تعزيز مشاركة الآباء من فترة ما قبل الولادة حتى مرحلة الطفولة، ومشاركة الرجال بوصفهم مقدمي رعاية.

الترويج **لأخلاقيات رعاية الذكور** في المدارس ووسائل الإعلام وغير ذلك من المؤسسات المحورية التي تنشأ منها الأعراف الاجتماعية وتقْوى.

تغيير **ظروف العمل**، وثقافته والسياسات الداعمة لتقديم العاملين للرعاية الاجتماعية، وفرض تلك التغييرات في التشريعات القومية.

تحميل **القادة السياسيين الذكور** مسؤولية دعمهم لسياسات الرعاية، مع الدعوة في الوقت عينه إلى المساواة بين الجنسين في القيادة السياسية.

تقدِّم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تونس) رؤى مُتعمقة عظيمة القيمة لفهم المَوَاطِن التي تحتاج إلى تغييرات والتقدُّم المُحرز حاليًّا نحو مجتمع أكثر مساواة بين الجنسين. ويَرِد في النسخة الكاملة من التقرير عرض أعمق بكثير للنتائج المتعلقة بالأفكار السبعة كافة التي تناولناها هنا. يتقدم إليكم مؤلفو الدراسة بخالص الشكر لاهتمامكم ويدعونكم إلى زيارة الموقع الإلكتروني http://www.menandgendersurvey.com وhttp://www.imagesmena.org للتعرف على المزيد من المعلومات عن الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة